الصباح الاقتصادية
12
العدد 3155 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 20 ذي الحجة 1439 - الموافق 31 أغسطس 2018
Friday 31 August 2018 - No.3155 - 11 th Year

ارتفاع المؤشر العام 16.64 نقطة

البورصة تتزين بالأخضر خلال الجلسة الختامية للأسبوع

أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 16,64 نقطة ليبلغ مستوى 5132,3 نقطة بنسبة ارتفاع 0,33 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 77,8 مليون سهم تمت من خلال 4564 صفقة نقدية بقيمة 20,4 مليون دينار كويتي (نحو 67,3 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 36,6 نقطة ليصل إلى مستوى 4897,4 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,75 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 43,19 مليون سهم تمت عبر 2116 صفقة نقدية بقيمة 4,9 مليون دينار (نحو 16,17 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 5,6 نقطة ليصل إلى مستوى 5261,8 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,11 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 34,6 مليون سهم تمت عبر 2448 صفقة بقيمة 15,5 مليون دينار (نحو 51,15 مليون دولار).

وكانت شركات (المدن) و(كميفك) و(بيان) و(العيد) و(مواشي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) و(الائتمان) و(وطني) و(زين) و(جياد) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (ورقية) و(كويت ت) و(عربي قابضة) و(بوبيان د ق) و(المدينة).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير

القيمة السوقية للبورصة تتراجع خلال أغسطس 0.75 % لتصل بنهاية الشهر إلى 28.99 مليار دينار

السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات

البورصة تختتم الأسبوع باللون الأخضر

«أسواق المال» تعتمد نشرة اكتتاب زيادة رأسمال بنك برقان

التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

وأنهت المؤشرات الكويتية تعاملات شهر أغسطس متراجعة بشكل جماعي بضغط من التناقص الملحوظ في وتيرة التداولات، نظراً لتخلل الشهر إجازة عيد الأضحى.

وهبط المؤشر العام للبورصة الكويتية بنهاية أغسطس 0.68% إلى النقطة 5132.31 بخسائر تجاوزت 35 نقطة، مقارنة بإقفاله في يوليو الماضي عند مستوى 5167.59 نقطة.

كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 0.72% إلى النقطة 4897.46 خاسراً نحو 35.5 نقطة مقارنة بإقفاله في يوليو الماضي عند مستوى 4932.98 نقطة.

وسجل مؤشر السوق الأول تراجعاً نسبته 0.66% متدنيا إلى النقطة 5261.82 مقارنة بإقفاله في يوليو الماضي عند النقطة 5296.99، بخسائر شهرية تُقدر بنحو 35.2 نقطة.

وبنهاية شهر أغسطس 2018، وخلال 17 جلسة، بلغت أحجام التداول بالبورصة الكويتية 1.79 مليار سهم مقارنة مع 2.92 مليار سهم تم تداولها في يوليو، بانخفاض نسبته 38.6%.

وشهدت قيم التداول تراجعاً بنحو 43.7% بنهاية أغسطس، لتصل إلى 356.5 مليون دينار، مقارنة بمستواها في يوليو الماضي عند 633.36 مليون دينار.

وعلى مستوى الصفقات، تراجعت بنهاية أغسطس بنحو 32.6% لتصل إلى 85.25 ألف صفقة، مقارنة مع 126.51 ألف صفقة نُفذت في شهر يوليو الماضي.

وجاءت متوسطات التداول بالبورصة الكويتية للجلسة الواحدة خلال أغسطس على النحو التالي: الكميات بواقع 105.26 مليون سهم، والصفقات بحدود 5.02 ألف صفقة، والقيم تُقدر بحوالي 20.97 مليون دينار. كما تراجعت القيمة السوقية للبورصة الكويتية في أغسطس 0.75% لتخسر نحو 220 مليون دينار (728.1 مليون دولار)، لتصل بنهاية الشهر إلى 28.99 مليار دينار مقابل 29.21 مليار دينار في يوليو الماضي.

على جانب اخر اوقفت شركة بورصة الكويت تداول سهمي شركتي الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية ومشرف للتجارة والمقاولات لعدم تقديمهما نتائج بياناتهما المالية.

وذكرت البورصة على موقعها الإلكتروني أمس الخميس أن قرار إيقاف الشركتين عن التداول يأتي تطبيقا للمادة (1-18) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج).

وتتولى بورصة الكويت إدارة عمليات سوق الأوراق المالية وتعود ملكيتها كاملة إلى هيئة أسواق المال التي تتولى المسؤولية عن رقابة جميع جوانب أسواق المال في الكويت.

وأسست البورصة في 21 ابريل 2014 بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم 2013/37 الصادر في 20 نوفمبر 2013 وقانون هيئة أسواق المال رقم 2010/7.

ومن جانبه أعلن بنك برقان عن حصوله أمس الخميس، على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية بتاريخ 28 أغسطس 2018، على نشرة الاكتتاب الخاصة بزيادة رأس المال المصدر. وقال البنك، في بيان للبورصة الكويتية، إن زيادة رأس المال ستتم من خلال إصدار نحو 240.58 مليون سهم جديد، والتي تُمثل 10.6% من رأسمال البنك المصدر والمدفوع الحالي.

وأوضح البنك أن أسهم الزيادة سوف تطرح للاكتتاب على المساهمين المسجلين في سجلات «برقان» كما في تاريخ الاستحقاق.

ونوه البنك بأنه سوف يقوم بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بفترة الاكتتاب وسعر الطرح والجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم عند تحديدها من قبل مجلس إدارة البنك في ضوء موافقة «أسواق المال» المشار إليها.

وأشار البنك إلى أن حصيلة زيادة رأس المال تمثل تمويلا إضافيا لـ«برقان»، كما أن عملية طرح أسهم زيادة رأس المال سوف تُعزز معدل رأس المال الرقابي للبنك.

كان البنك قد أعلنت، في منتصف يونيو الماضي، عن حصوله على موافقة «أسواق المال» على زيادة رأس المصدر والمدفوع للبنك إلى حدود رأس المال المصرح به من 225.94 مليون دينار إلى 250 مليون دينار. الجدير بالذكر أن البنك قام بتعيين شركة كامكو للاستثمار كمستشار إصدار ووكيل الاكتتاب لعملية زيادة رأس المال المشار إليها.

يُشار إلى أن سهم «برقان» أنهى جلسة أمس بالبورصة مرتفعا 1.6% عند سعر 254 فلسا، وذلك بتداول 2.61 مليون سهم بقيمة 663.6 ألف دينار.

شركتا «صيرفة» و«مشرف» يتوقفان عن التداول لعدم تقديم بياناتهما المالية

«الصناعة»: نعمل لتعزيز شراكتنا بالصناعات الحكومية وجمعيات النفع العام

أكدت الهيئة العامة للصناعة الكويتية العمل على تعزيز دورها من خلال الشراكة مع قطاع الصناعات بجميع مجالاته الحكومية وجمعيات النفع العام المجتمعية ضمن الرؤية الاستراتيجية الوطنية (الكويت 2035).

جاء ذلك في كلمة لنائب المدير العام للمواصفات والخدمات الصناعية في الهيئة محمد العدواني خلال انطلاق فعاليات مؤتمر (منزل الاحلام الاول) الذي تنظمه الرابطة الوطنية للامن الاسري (رواسي).

وقال العدواني إن هذا الدور يأتي ضمن الخطة العملية للهيئة للشراكة بما يعود على المواطن والمقيم بالمنفعة عبر تشجيع الصناعات المحلية وتطويرها وتوسيع القاعدة الانتاجية الصناعية والحرفية لتنويع مصادر الدخل القومي.

واضاف أن الهيئة تحتضن المؤتمر من منطلق تحقيق رؤيتها وأهدافها والذي بادرت به رابطة الأمن الأسري (رواسي) بالتعاون مع جمعيات نفع عام ومجموعة من الشركات والمصانع في مجال البناء والتعمير التي تشرف على جودة منتجاتها مختبرات الجودة في الهيئة العامة للصناعة.

جانب من مؤتمر «منزل الاحلام الاول»

من جهتها قالت نائب رئيس رابطة (رواسي) الدكتورة خديجة المحميد في كلمة مماثلة ان الرابطة منذ تأسيسها في عام 2007 وإشهارها في 2011 تسعى الى اقامة اعمال وأنشطة مدروسة لتنفيذ رؤيتها وأهدافها التي تعنى بتحقيق وتعزيز الأمن الأسري بمفهومه الشامل من خلال مشاريع مستقبلية بشراكة مع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

واضافت ان مؤتمر (منزل الأحلام الأول) خطوة في مجال السير لتحقيق الأمن السكني الذي يمثل مطلب كل أسرة موضحة ان المؤتمر يهدف الى توعية المواطنين وخصوصا المتوجهين لبناء منزل سكنهم الأول الذين لا يملكون الخبرة في هذا المجال.

وبينت ان المؤتمر يهدف الى الاجابة على اسئلة تتعلق بكيفية اعداد خريطة المنزل ومعرفة معايير الجودة في مواد البناء وشروط التعاقد الآمن والاستفسارات التي تتعلق بالتمويل العقاري وكذلك التي تتعلق بالمشاريع السكنية لذوي الاحتياجات الخاصة.

يذكر ان المؤتمر الذي يستمر ثلاثة ايام يشتمل على محاضرات علمية وحلقات نقاش وعرض التجارب الناجحة يقدمها متخصصين في مجال البناء لطرح الافكار والتعرف على الخدمات والمنتجات المتوفرة ما يتناسب الاحتياجات من حيث الجودة والسعر.

«الطيران المدني» الكويتي يوجه إنذاراً أخيراً لـ «الخطوط الوطنية»

الخطوط الوطنية

وجهت الإدارة العامة للطيران المدني في الكويت إنذارا أخيرا لشركة الخطوط الوطنية بتعديل أوضاعها قبل يوم 5 سبتمبر المقبل، بعد أن تسببت في أضرار كبيرة لراكبيها إثر إلغاء عدد من الرحلات من وجهات مختلفة لعدة أيام، وترك المسافرين بدون مأوى في المطارات حول العالم.

وقال المحامي حسين العبدالله من شركة أركان للاستشارات القانونية، إن قضية تعويض المسافرين مسألة نظمت على سبيل الحصر في اتفاقية مونتريال التي انضمت لها دولة الكويت.

وأوضح العبدالله أن هذه الاتفاقية تضمن للمسافرين على خطوط الطيران الجوية أن يعودون بالتعويضات على الناقل الجوي جراء تأخير الرحلات أو إلغاءها، وضياع الحقائب والأمتعة وأيضا في حالات الإصابة والوفاة، وبالتالي فإن أي راكب لحق به ضرر يحق له اللجوء إلى القضاء طلبا للتعويضات مُستندا إلى هذه الاتفاقية ولوائحها المنظمة.

وأشار إلى أن القضاء الكويتي سوف يقوم بدراسة أي طلبات تعويض ضد «الخطوط الوطنية»، وسوف يحكم استنادا لبنود الاتفاقية، حيث سيتم احتساب التعويض حسب سعر الدينار في يوم احتساب التعويض.

وحول مصير «الخطوط الوطنية»، وما قد تتكبده من التزامات جراء المطالبة بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمسافرين الفترة السابقة، قال العبدالله إن إنذار الشركة من قبل «الطيران المدني» الكويتي بشكل أولي لتعديل الأوضاع أمر مُقلق خاصة إذا ما تحول بعد ذلك إلى إنذار نهائي وهو ما يعني إيقاف نشاط الشركة لحين تعديل أوضاعها.

وقال العبدالله إن الكويت واجهت عدة مشاكل من بعض شركات الطيران لأن الدولة لم تواجه منذ 50 عاما في قطاع الطيران مثل هذه المشاكل، مُشيرا إلى أن الضمان الذي تودعه شركات الطيران لدى إدارة الطيران المدني يُعتبر ضئيل وبالتالي يجب إعادة النظر فيه.

وتابع: «إدارة الطيران المدني تتلقى مبالغ بقيمة عشرات الآلاف من الضمانات المالية من قبل شركات الطيران فيما تصل مبالغ التعويضات للركاب في حال حدوث أضرار قد تصل إلى الملايين، وبالتالي يتعين أن يكون الضمان المودع لدى الإدارة أو الجهات الرقابية في الكويت متناسب مع حجم الأضرار والمهام الملقاة على عاتق شركات النقل الجوي».

كانت مصادر مسؤولة أشارت إلى أن «الخطوط الوطنية» قد قامت بعدد من الإجراءات التشغيلية لتقليل الأخطاء التي تعرض لها العديد من المسافرين خلال موسم العيد مثل إلغاء الرحلات وعدم توافر مقاعد للمسافرين.

وبحسب المصادر، فإن أبرز تلك الإجراءات هي تخفيض عدد الرحلات اليومية إلى 5 رحلات فقط، وتخفيض معدل استخدام الطائرات إلى 9 ساعات يومياً بدلاً من 13 ساعة، وكذلك العمل على إرضاء المسافرين والحيلولة دون تأخر الرحلات إطلاقاً مع الارتقاء بالخدمات المقدمة للمسافرين.

الخرافي: التسهيلات المقدمة لـ «زين» تدعم سيولة المجموعة وملاءتها المالية

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة الاتصالات المتنقلة "زين"، إن "إبرام اتفاق التسهيلات الأخيرة للمجموعة يعكس الثقة في استراتيجية تحول "زين" من قبل المجتمع المصرفي الإقليمي والدولي، ولذلك نقدر هذا الدعم المتجدد من المؤسسات المصرفية الإقليمية والدولية في خطط أعمالنا".

وأضاف بدر ناصر الخرافي في بيان للشركة، أن "تعتبر هذه التسهيلات الائتمانية بمثابة دعم لسيولة المجموعة وملاءتها المالية، حيث ستساعدنا في استكشاف المزيد من الفرص وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي مستقبلا".

كانت "زين" أعلنت أمس الأربعاء، عن توقيع اتفاقية إعادة تمويل تسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة 700 مليون دولار، بفترة سداد تصل إلى 5 سنوات، حيث تم توقيع الاتفاقية مع مجموعة من البنوك الإقليمية والدولية.

وكشفت "زين" في البيان الصحفي أن بنك أبوظبي الأول قام بدور المنسق للتسهيلات الائتمانية، وقام كل من بنك أبوظبي الأول ومجموعة سامبا المالية بدور مدير الإصدار، وكل من المؤسسة العربية المصرفية، وبنك MUFG المحدود (فرع مركز دبي المالي العالمي-دبي)، بنك كريدي اجريكول، سيتي بنك N.A، فرع لندن، نانيكسيس فرع مركز دبي المالي العالمي، وبنك الاتحاد الوطني بصفتهم المنظم الرئيسي المفوض، فيما قام البنك العربي بدور المنظم المفوض، وتم تعيين بنك أبوظبي الأول كوكيل لهذا الاكتتاب.

وكشفت "زين" التابعة لـ"عُمانتل" بنسبة 21.9%، التي تعمل وتدير 8 شبكات اتصالات متطورة في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا عن إتمام تغطية التسهيلات بأكثر من المبلغ المطلوب وهو ما نتج عنه تقليص الالتزام الأصلي لكل بنك عند التوقيع.

وبحسب البيان، سيعمل هذا الاتفاق على إعادة تمويل تسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة 800 مليون دولار كان تم ترتيبها في العام 2014، علما بأن هذه التسهيلات سيتم استخدامها للأغراض العامة التي تخدم استراتيجية المجموعة.

وأوضح الخرافي أن "زين" تحرص في تنفيذ استراتيجية أعمالها على أن تكون المجموعة أكثر ديناميكية بتعزيز الملاءة المالية، خصوصا مع التطورات التي شهدناها مؤخرا مثل تجميع نتائج عمليات المجموعة في السعودية ضمن نتائج مجموعة زين اعتبارا من فترة الربع الثالث من هذا العام.

وكانت مجموعة زين أعلنت مؤخراً عن ارتفاع صافي أرباحها النصف السنوية بنسبة 5% من العام 2018، مع نمو قاعدة العملاء بنحو 5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017، وزيادة إيرادات قطاع خدمات البيانات بواقع 10% عن نفس الفترة من العام الماضي.